

## اقتصاد

## فوق الطاولة

عندما تكون «المالية»  
الخصم والحكم!

د. هشام ونوس

منحت القوانين الضريبية المكلف حق الاعتراض عندما يجد أنه وقع تحت ظلم بالتكليف لكونه لا ينسجم مع إيراداته الحقيقية، وذلك عبر لجنة الطعن المؤلفة من مدير المالية رئيساً وبعضوية ممثل عن إحدى الإدارات أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام الأكثر صلة بالمنهة يختاره وزير المالية، وخبير يختاره وزير المالية، والمقر مراقب الدخل المخصص، مضافاً لها عضو يتم اختياره من المالية أيضاً وبالتالى فالديرية المالية (خصم وحكم). ومنه يتضح أن لجنة الطعن ليست حيادية وبالتالى قراراتها لا تنقسم بالعدالة.

أيضاً منح القانون الحق للمكلف أن يعترض على قرار لجنة الطعن أمام لجنة إعادة النظر المؤلفة من معاون وزير المالية لشؤون الإيرادات رئيساً وعضوية أحد المديرين في الإدارة المركزية، وقاض بدرجة مستشار يسميه وزير العدل، وممثل عن الجهات العامة الأكثر صلة بالمنهة يعتمده وزير المالية، وخبير يختاره وزير المالية، والمقر خبير في الضريبة يسميه وزير المالية.

تتخذ اللجنة قراراتها بأكثرية أصوات الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس. كما أن قرارات اللجنة قطعية للمكلف والحق بالطعن أمام القضاء في حالات حصرية (تحديد شروط اللجوء للقضاء يخالف الدستور).

يتضح أيضاً عدم حيادية أعضاء اللجنة لارتباطهم بوزارة المالية، إما من موظفيها أو ممن تختارهم، ما عدا القاضي الذي يسميه وزير العدل، ولكن يصبح دوره محدوداً وغير فاعل إذا كان رأيه يختلف عن اللجنة بسبب التصويت الذي يأخذ بالأكثرية غير الحيادية.

إن ضعف عدالة إجراءات معالجة اعتراض المكلف على تكليف الضريبي لعدم حيادية اللجان وغياب المحاكم الضريبية يساهم بشكل كبير بزيادة تهربه الضريبي لشعوره بالظلم الواقع عليه ولإحساسه بعدم وجود جهة يلجأ إليها لترد الظلم عنه، مما يدعونا للتأكيد على أهمية إيجاد طريقة لمعالجة اعتراضات المكلفين تتصف بالحيادية والمهنية لتعزز ثقة المكلف بالإدارة الضريبية وتقرّر معالجة اعتراض المكلف على التكليف لمرحلتين.

المرحلة الأولى: تتم من خلال لجنة مراجعة الاعتراض في الهيئة العامة للضرائب والرسوم على ألا تضم في عضويتها مراقب الدخل المعني حيث تقوم بدراسة اعتراض المكلف والرد عليه مع التبرير.

المرحلة الثانية: المحاكم الضريبية التي يجب إحدائها والتي تكون المعنية بمعالجة اعتراض المكلف على قرار لجنة الإدارة الضريبية واتخاذ القرارات الملزمة لطرفي العلاقة الضريبية.

## الحكومة تدعم سيولة

## «الأقطان» بقرض قيمته

## ١٢,٨ مليارات ليرة

الوطن

وافقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على توفير قرض بقيمة ١٢,٨٣ مليار ليرة مؤسسة الأقطان.

وفي هذا الخصوص أكد مدير المؤسسة العامة لحجج وتسويق الأقطان زاهر عتال في بيان صحفي (تلقى «الوطن» نسخة منه) أن موافقة اللجنة الاقتصادية تعتبر خطوة مهمة لتوفير السيولة المالية للمؤسسة من أجل شراء وتوريد أكبر كمية ممكنة من الأقطان المحجوة والمحجوة وبذور القطن موسم ٢٠١٧/٢٠١٨ من أجل سد حاجات شركات الغزول والزيوت لاستمرارها بالعمل والإنتاج وسد متطلبات السوق من منتجاتها.

وأوضح أن موافقة اللجنة على هذا القرض واستثناءها من الديون المستحقة عليها تعتبر دعماً مهماً للمؤسسة لتقوم بدورها المطلوب بها في تأمين الأقطان وبدورها في شركات الغزول والزيوت وتعزيز هذه البذور في السوق المحلية وخاصة بعدما أعلنت عن استعدادها لاستلام الأقطان المحجوة وبدور القطن من المناطق الشرقية لتوريد الأقطان إلى محالج المؤسسة في محافظتي حلب وحماة والبذور إلى شركات الزيوت وخاصة أن محالج المؤسسة لم تستلم سوى كمية ١٦٠ طناً من الأقطان المحجوة الواردة من محافظتي حلب وحماة على الرغم من مضي نحو شهرين على موسم جني الأقطان. وأشار إلى أنه كان لدى المؤسسة في دير الزور نحو أربعة آلاف طن من القطن المحلوج تم توريده نحو ٢٤٠٠ طن إلى مقر المؤسسة التي قامت بتزويد القطاع الخاص بنحو ٢٠٠ طن بشكل إسعافي من هذه الكمية ليلقى لدى المؤسسة حالياً كمية ٢٢٠ طن من الأقطان المحلوجة والتي تعافت عليها المؤسسة النسيجية مبيئاً أن هذه كميات غير كافية لسد حاجات شركات الغزول أملاً بالتعاون مع الموردين والمستوردين للعمل على سد حاجة معامل الغزل من الأقطان إلى حين بدء الموسم القادم.

من جهته أوضح مدير عام المؤسسة العامة للصناعات النسيجية نضال عبد الفتاح أن احتياجات شركات الغزول والخطوط التابعة للمؤسسة السنوية وضمن الطاقات الممكنة التي يتم التخطيط على أساسها تصل إلى أكثر من ٦٠ ألف طن، موضحاً أن الظروف الحالية الخاصة بعمل الشركات كالأعمال وغياب العمال أثر في الطاقة الإنتاجية لها حيث تحتاج هذه الشركات حالياً نحو ١٥٠٠ طن شهرياً، ما يعني أن الكميات المتوافرة في الشركات إضافة إلى كمية الأقطان الموجودة في مؤسسة الأقطان التي تم التعاقد عليها يمكن أن تكفي حتى بدء موسم جني الأقطان خلال الموسم القادم والذي يبدأ في شهر أيلول من العام القادم، معتبراً أن السماح باستيراد الأقطان المحلوجة وبتوريدها من المناطق الشرقية سيوفر لشركات الغزول كميات كافية لتشغيل خطوط الإنتاج مع التطور المتوقع في استثمار طاقتها.

## | المحرر الاقتصادي

حافظ سعر صرف الليرة السورية في السوق الموازية «السوداء» على هامش تحرك محدود نسبياً، بنحو ١ باللئة، إذ ارتفع من مستوى ٤٨٤ ليرة للدولار في دمشق (للمبيع إلى الزبائن) إلى مستوى ٤٨٩ مساء أمس، علماً بأن أسعار الشراء من المواطنين تختلف وتباین ويصعب تحديد رقم محدد، على حين هناك من يشتري بسعر ٤٨٤ ليرة ومن يشتري بسعر أقل من ٤٨٠، وذلك بحجج عدم توافر سيولة لدى الصيارفة في السوق السوداء. علماً بأن سعر الصرف في دمشق يعد الأعلى بين المناطق في سورية، إذ تتراوح أسعار الصرف في بقية المناطق بين ٤٨٠ و٤٨٥ ليرة للدولار.

في المقابل، لم يغير مصرف سورية المركزي من سعر الصرف الرسمي، إذ بقي مستقراً في نشرة وسطي أسعار الصرف للمصارف ومؤسسات الصرافة الصادرة بين ٥١٠ ليرات و٥٠٨ ليرات. الملاحظ في السوق أن السؤال الأبرز والأكثر تداولاً هو عن سبب تحسن الليرة، و«مقاومة» السلطات النقدية للتحسن والتجسس وراء السوق السوداء.

وهنا تنقسم الآراء بين من يراها مضعوفاً مضاربية من الخطر التجار وراءها، ومن يراها تحسناً تدريجياً طبيعياً يعبر عن الوضع الاقتصادي والسياسي، وبين هذين الرأيين توزعت الإجابات التي حصلت عليها «الوطن» خلال حديثها مع عدد من المتابعين والمعينين والمختصين.

## الليرة تتحسن.. لماذا؟

إن القراءة المتأنية لسوق الصرف ترجح وجود تحسن طبيعي في قيمة الليرة ناجم بشكل رئيس عن العامل النفسي الإيجابي لدى المواطنين والارتياح النسبي جراء التطورات الميدانية والسياسية وبدء التحسن في ظروف الاقتصاد والإنتاج

## «المركزي» يقود سعر الصرف نحو الاستقرار.. و«الأسود» مستقر على حاله

«مصدية سعر الصرف».. المضاربون يسعون إلى استعادة التحكم  
بسعر الصرف وتخويف المواطنين من التعامل مع المصارفنقاط ضعف في قرار «المركزي» الخاص  
بالحوالات ساهمت في «البلبلة»

من مواد انتاجية، ومن ثم يساهم في تخفيض الأسعار، ويمنح المنتج المحلي ميزة تنافسية في السعر، إلا أن الهدف الأكثر أهمية للحكومة هو استقرار سعر الصرف والتخفيف من تقلباته وعدم الانجرار صعوداً وهبوطاً وراء السوق السوداء، وذلك لضمان الاستقرار في عمليات التبادل التجاري والإنتاج، والاستقرار في الاقتصاد وفي المستوى العام للأسعار، وهذا هو الهدف الأهم اليوم، فالمصرف المركزي يجب أن يكون القائد في سوق الصرف، وليس المنفعل.

## تساؤلات نقدية

من الجدير لفت النظر إلى قضية مهمة في إدارة المصرف المركزي للكثلة النقدية، فإذ مرتبطة بمدى دقة البيانات التي يبني قراراته على أساسها، وخاصة تقدير إجمالي الناتج المحلي ومعدل دوران النقود في الاقتصاد، إذ من المعروف أن السلطات النقدية تحدد كمية النقد المصدر (الكثلة النقدية) وفق قيمة الناتج مقسوماً على معدل دوران النقود، فإذا كان الناتج ٤ ترليون ليرة، ومعدل دوران النقود ٤ مرات، فمن الواجب أن تساوي الكثلة النقدية ترليون ليرة، فإذا قلت الكثلة النقدية عن ذلك يحصل شح في السيولة باليرة السورية في الاقتصاد، ما يعزز الركود، أما إذا زادت على ذلك فتحدث تخمة بالمعرض النقدي ومن ثم يزداد التضخم، ومن الوارد هنا أن يكون النقد المصدر أقل من اللازم نظراً لتحسن الإنتاج، وصعوبة تقدير معدل دوران الناتج مقسوماً على معدل دوران النقود، وخاصة مع اتساع اقتصاد النطل والنشاطات الاقتصادية غير المسجلة، وخاصة العمل الأهلي والمنزلي، وهذا منتشر كثيراً في الاقتصاد، وغيرها من العوامل التي يعرفها المركزي.

كل ذلك وغيره تشكل جملة من العوامل التي تؤثر حالياً في سعر الصرف، علماً بأن السلطات النقدية تتعامل بحذر مع موضوع سعر الصرف، بعيداً عن الاتساع والانجرار وراء إشاعات السوق السوداء التي تحاول الضغط باتجاه عودة نشاط المضاربين، لكن هذا لا يمنع تسجيل بعض الملاحظات حول المستوردات من مداخل الإنتاج وكل ما يدخل في الصناعة والزراعة وغيرها

يجعل سعر الصرف في الموازنة غير حقيقي ومبالغ فيه، وتظهر الليرة فيه بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا له تبعات وتكاليف اقتصادية تأخذ الحكومة بالحسبان، إلا أن الحكومة في الحقيقة تستفيد من تحسن الليرة في الموازنة، فعلاً إذا أرادت الحكومة شراء قمح بمليون دولار على سعر صرف ٥٠٠ ليرة، فسوف تتكلف بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة، أما إذا تحسنت الليرة إلى مستوى ٤٠٠ ليرة فسوف تتكلف ٤٠٠ مليون ليرة فقط، ما يعني توفير الحكومة لمبلغ مئة ليرة في كل دولار مدفوع في الصفقة، ومقابل ذلك فإن كل نقد أجنبي يدخل إلى الخزينة سوف يخسر أيضاً ١٠٠ ليرة جراء هذه العملية.

إلا أن الحكومة الحالية تعتمد كثيراً على الاستيراد في ظل التراجع الكبير في الإنتاج بسبب الحرب، ولما قطع العملية الإنتاجية أكثر، عندها تكون أمام واقع جديد ومتطلبات جديدة في سوق الصرف.

كما إن تحسن الليرة يخفف كلفة المستوردات من مداخل الإنتاج وكل ما يدخل في الصناعة والزراعة وغيرها

والتشغيل، بالترافق مع توسع سيطرة الدولة على آبار النفط والغاز وتحسن واقع الكهرباء... إلخ، ما عزز الثقة في الضعف في قرارات «المركزي» الأخيرة الخاصة بالحوالات، بحيث ينخفض الدولار إلى مستوى متدن (٣٥٠ أو ٤٠٠ ليرة للدولار مثلاً) ثم الشراء المكثف، ما يتسبب بارتفاع السعر مجدداً لتحقيق الأرباح، وهذه المخاوف حذر منها حاكم المصرف المركزي عدة مرات، ولكن يمكن الحد نسبياً من هذه المخاوف عبر تشديد الرقابة على سوق الصرف وخاصة مؤسسات الصرافة التي فرضت عليها العديد من القيود، وخاصة بعد إيقاف جلسات التدخل، وعبر قرارات السياسة النقدية الصريحة التي تنم عن فهم دقيق للسوق.

## المضاربة.. خطر قائم

من جانب آخر، ينشط المضاربون في هذه الحالة أملاً في جني الأرباح، ويبدو هناك مجموعات مضاربة تسعى إلى أن تستعيد موقعها في السوق الذي فقده منذ أكثر من عام لدى إلغاء جلسات التدخل، وهؤلاء يعملون باتجاه تحفيز عمليات البيع المكثف حالياً، والعمل على تخويف المواطنين من التعامل مع المصارف

## أين مصلحة الحكومة؟

قد يبدو للوهلة الأولى وجود مخاوف لدى الحكومة تتمثل بتحديد سعر الصرف بـ ٥٠٠ ليرة للدولار في الموازنة العامة للدولة للعام القادم ٢٠١٨، ومن ثم فإن استمرار تحسن الليرة واتساع الفجوة بين أسعار الصرف في السوق والموازنة

## ١٠ ملايين ليرة يدفعها السوريون يوماً ثمناً للحظ

الدولي للبترو (سير بيترو) ومعرض التعليل العالي والتدريب (سايبوس) والمعرض الدولي لإعادة إعمار سورية والمعرض الدولي التخصص بمواد ومستلزمات وتكنولوجيا وتقنيات الحجر (الحجر السوري) والمعرض الدولي التخصص بالاستثمار والتطوير العقاري والبنوك والخدمات المصرفية والتأمين (سيريا سكيب).

ورصدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اعتمادات بلغت ١٦٠ مليون ليرة لمشايخ وخطه المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية تتحور حول تنظيم المعارض الداخلية والخارجية العامة والمتخصصة إضافة إلى القيام بحملات إعلامية.

وأشار كرتلي كذلك إلى توقيع عقود بيع لكمية ١٠٠ طن من المنتجات السورية المختلفة معظمها في الألبسة والنسيج على هامش معرض بغداد لمشايخ وخطه المؤسسة العامة وشارت فيه سورية بدورته رقم ٤ بمشاركة ١٨ دولة وأكثر من ٤٠٠ شركة محلية وأجنبية مبيئاً أن المعارض تساهم في تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين وقد شاركت سورية من خلال عدد من اتحدات غرفة التجارة والصناعة والحرفيين والمصنّين وشركات القطاع العام والخاص مبيئاً أن أهمية المشاركة في معرض بغداد الدولي تكمن في كونه فرصة كبيرة لدخول السوق العراقي الذي يعد من أهم الأسواق لبيع المنتجات السورية.



والديكور الداخلي (الرويال هوم)، والمعرض الدولي الزراعي (أغريكتس) والمعرض الدولي لتكنولوجيا البناء (تكنوبيلد) والمعرض الدولي الطبي للتجهيزات الطبية والسنية والخبرية وخدمات المشا في والصناعات الدوائية ومعرض الرعاية الطبية ومعرض تخصصي للأغذية التصديرية ومعرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف (فود اكسبو) ومعرض سورية

١٦ معرضاً تخصصياً في مختلف المجالات وقطاعات الاقتصاد. موضحاً أن المعارض خلال العام ٢٠١٨ تتناول مجالات الألبسة والنسيج والمعرض الدولي لخدمات الشركات ورجال الأعمال (سيرفكس) ومعرض ابن البلد تحت عنوان مسؤوليتنا فرص العمل للتوظيف والتدريب، ومعرض الأخشاب (وود اكسبو)، ومعرض الغروشات

معرضاً تخصصياً في مختلف المجالات وقطاعات الاقتصاد. موضحاً أن المعارض خلال العام ٢٠١٨ تتناول مجالات الألبسة والنسيج والمعرض الدولي لخدمات الشركات ورجال الأعمال (سيرفكس) ومعرض ابن البلد تحت عنوان مسؤوليتنا فرص العمل للتوظيف والتدريب، ومعرض الأخشاب (وود اكسبو)، ومعرض الغروشات

مدير «الاتصالات» لـ«الوطن»: «٢,٧ مليون مشترك  
هاتف ثابت في سورية.. و ١٦٠ ألف مشترك إنترنت

## | قصي المحمد

كشف مدير عام الشركة السورية للاتصالات بكر بكر لـ«الوطن»، أن عدد مشتركى الهاتف الثابت في سورية يبلغ ٢,٧٢٠ مليون مشترك، أما بالنسبة لعدد مشتركى الإنترنت «مزود تراسل»، فيبلغ ٦٦٠ ألف مشترك. وأعاد بكر المعاناة الكبيرة التي تطول قطاع الاتصالات، والتي تنعكس بشكل مباشر على تأمين الخدمات الجيدة للمشتركين، في الصعوبات في مناطق السكن العشوائي «غير المنظمة»، مشيراً إلى أسباب تتعلق بضييق الطرقات وكثرة الأشغال فيها من صرف صحي وكهرباء ومياه، وأكد بكر أن ذلك يعيق تنفيذ المشاريع الجديدة والتوسعية، إضافة

ضوئية في بيت العاني، لافتاً إلى أنه تم تجهيز أكثر من ٨٠٪ من الأعمال المدنية الخاصة، موضحاً أن ما تبقى فقط تجهيزات فنية لبيت متجددة، ولتجنب انقطاع الإنترنت والعمل للاتصالات مستقبلاً، قال الجبيلي: «نعمل حالياً كمرحلة أولى على تشغيل ١٦ مجمعاً ضوئياً في مديرية اتصالات اللاذقية على الطاقة الشمسية»، لافتاً إلى أنه سيتم الانتهاء من إجراءات تركيبها قبل نهاية العام الحالي، مضيفاً القول: «نصفها في مدينة جبلة». وبالنسبة للكابل الضوئي التي تم تنفيذها لمرکز هاتف الدالية ولم يتم تشغيله حالياً، قال: «كانت الدالية مخدمة مسبقاً «مكروبياً»، إلا أنه مؤخراً تم مد كابل ضوئي لتحسين جودة الخدمة بالمنطقة من أقرب مجمعة

ثلاثة مراكز في دمشق. وبين أن المركز سيقدم كل التسهيلات للحصول على الخدمات الضرورية للمواطنين في مختلف المجالات الأخرى، مؤكداً أنه تم تأمين حالياً الخدمات الثلاث الأكثر أهمية وهي إمكانية الحصول على أوراق «لا حكم عليه، غير موظف، إخراج قيد فردي»، بالإضافة إلى خدمات أخرى سيتم تفعيلها لاحقاً بعد إنهاء الإجراءات اللازمة مع الجهات الأخرى عبر الإدارة العامة لبيت الاتفاق عليها مع وزارة الداخلية.

مشيراً إلى أنه خلال الأيام القليلة القادمة سيتم وضع ٦ آلاف بوابة إنترنت جديدة بالخدمة في مركز هاتف مدينة جبلة، نظراً لتعطل

إلى أن ازدياد عدد المساكن في مناطق السكن العشوائي بشكل مخالف، ينتج عنه عدم قدرة الشبكة المنفذة مسبقاً على تخديم هذه مبيئاً أن الشركة السورية للاتصالات تعمل على توفير خدمة الإنترنت في معظم المراكز الهاتفية الموجودة، إضافة إلى إيصال كافة خدمات الاتصالات والإنترنت للمناطق غير الخدمية.

من جانبه كشف مدير فرع الشركة السورية للاتصالات باللاذقية عادل جبيلي لـ«الوطن» عن افتتاح أول مركز خدمات «نافذة واحدة» نوعي لقطاع الاتصالات (خارج العاصمة دمشق) في مركز اتصالات جبلة، موضحاً أنه الرابع من نوعه في سورية وذلك بعد افتتاح